آثار التركيب النحوي على المعنى في الجملة متروعة الخافض مع التطبيق على القرآن الكريم

دكتورة / هدى عبد العاطي

أستاذ النحو والصرف المساعد

كلية العلوم والآداب ببريدة (الأقسام الأدبية)

جامعة القصيم

يهدفُ هذا البحثُ إلى دراسة التركيب النحوي للجملة منزوعة الخافض، وبيان الآثار الناتجة عما طرأ عليها من الحذف، و تقرير طبيعة العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة في هذا النوع من التراكيب وصولا إلى المعاني التي يثمر عنها نزع الخافض من الفعل اللازم، أو من الفعل المتعدي لمفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر، حيث أحاول بيان فرق ما بين الجملة الخالية من حرف الجر، والجملة ذاتها عند افتراض ورودها وفق النمط القياسي المشتمل على الحرف؛ إذ يترع المنشيء حرف الجر ليدل بهذا الترع على لفتة ذهنية.

ولَّما كان من الصعب تبيُّن تلك اللفتاتِ الذهنيةِ في الجمل المجْتزأة ، أو المصنوعة؛ لأنها لا تتضح إلا بمعالجة الجملة داخل نصٍ يسمحُ لنا بتعرُّف الملابسات التي أوجدت غرضًا، أو مَقْصِدا يُفْترَضُ الوفاءُ به؛ فقد لجأتُ إلى معالجة آثار التركيب النحوي على المعنى في الجملة منزوعة الخافض من خلال القرآن الكريم .

وقد بحث النحاة مسألة نزع الخافض غالبا في حديثهم عن اللزوم و التعدي، وخص بعض الباحثين هذه الظاهرة بالدراسة مثل :

د/ عبد الحميد السيد طلب، نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، م ٤، ع ١٣، ١٩٨٤م .

د/ إبراهيم سليمان البعيمي، المنصوب على نزع الخافض في القرآن الكريم، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع ١١٦، ١٤٢٢هـ.

حسين بن علوي بن سالم الحبشي، نزع الخافض في الدرس النحوي، رسالة ماجستير، الجمهورية اليمنية، كلية التربية المكلا، إشراف أ.د/ عبد الجليل عبيد حسنين، ١٤٢٥هـ.

غير أن أيا من هذه الدراسات لم يحاول أن يفسر التغير الذي يطرأ على المعنى عند نزع الخافض.

ولعل الصعوبة التي واجهت هذا البحث نبعت من أن النحاة أكثروا الكلام في تساوي المعنى عند حذف الحرف وعدمه، وكان ذلك سببا في غياب دراسات تعالج الآثار الدلالية المترتبة على نزع الخافض، وكذلك فإن عدم انضباط هذه المسألة عند اللغويين ترتب عليه عدم انضباطها عند المفسرين؛ فقد جروا على ما سبق إليهم من آراء النحاة.

وقد تنوعت المظان التي اعتمد عليها البحث، ومنها القرآن الكريم، وكتب النحو، وبعض كتب اللهجات و القراءات القرآنية، والتفاسير، وكتب إعراب القرآن، والدواوين الشعرية.

وقد اتبعت منهجا وصفيا يعتمد على تقديم وصف لهذه الظاهرة يتمثل في بيان للطريقة التي تظهر بها أفراد الظاهرة و شواهدها داخل النصوص، و البحث عن تفسير لها إذ يحدث كل شيء وفق علل معينة، فلابد أن العرب لاحظت أمرا حين اختارت في كلامها أن تحذف حرف الجر في الشواهد موضع الدرس، كما سأحاول الإفادة مما يقدمه المنهج التحويلي الذي يعنى بالعلاقة بين البنية السطحية و البنية العميقة.

خطوات المعالجة:

أولا : بيان آراء اللغويين القدماء في التراكيب متروعة الخافض .

ثانيا : استكشاف المآخذ التي تواجه آراء القدماء .

ثالثا : عرض الشواهد موضع الدرس كما يراها الباحث .

أولاً: آراء اللغويين القدماء في التراكيب متروعة الخافض:

لقد خرَّج عديدٌ من اللغويين القدماء التراكيب _ موضوع الدرس _ بحملها على الظاهرِ، أيْ على نزعِ الخافض، على سبيل المثال يقول سيبويه في حديثه عن الاتساع في الكلام، والإيجاز، والاختصار:

" ومن ذلك قول عامر بن الطُّفيل :

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَناً و عُوَارِضاً ولَأُقْبِلَنَّ الخيْلَ لابَةَ ضَرْغِدِ

إنما أُريدَ عَذِير نَعام. وقنًا وعُوارض، يريد: بقنًا وعُوارض، ولكنه حذف وأَوْصل الفعل." (١)

حمل سيبويه التركيب على نزع الخافض، وبيَّن ما كان عليه أصلُ الكلام، حيث أوضح أن جملة "أبغينَّكم قنا" الأصل فيها "أبغينكم بقنا" فلما حُذِفَ حرفُ الجر عَمل الفعل ونصب "قنا"، و نلاحظ هنا أنه لم يُشر إلى فارق بين معنى الكلام في الأصل ومعنى الكلام على مستوى الاستخدام حين نُزع حرفُ الجرِّ.

ولقد صرَّح ابن يعيش كذلك بعدم وجود فارق في تفسيره لجمل مثل: "أمرتك الخير"، حيث يُقرِّر أنه إذا "ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يُذْكَر كان على تقدير وجوده و اللفظ به؛ لأنَّ المعنى عليه و اللفظ محوج إليه... فإذا حذفته كان في تقدير الثبوت، إذ لا يصح اللفظُ إلا به." (٢) وهذا يعني أن دخول حرفِ الجرِّ في الكلام كحذفه، إذ علينا أنْ نعدَّه موجودا في الحالين .

ويذهب ابن جني إلى أبعدَ من التسوية حين يجعل حملَ التراكيب على نزعِ الخافض اختيارا لغير الأفصح، يقول في تفسيره لقراءة ﴿ يَسْأَلُونَكَ الأَنْفَالَ﴾ (٣) :"فإنْ قلت فهل يحسن أن تحملها على حذف حرفِ الجرِّ حتى كأنه قال (يَسْأَلونَكَ عَنِ الأَنْفالِ) فلما حذف "عن" نصب المفعول كقوله "أمرتك الخيرَ فافْعل ما أُمِرت به"؟ قيل: هذا شاذ إنما يحمله الشعر، فأمَّا القرآن فيُختار له أفصح اللغات." (٤)

---

١ - سيبويه : الكتاب ، ١ / ٢١٤ ، و البيت من الكامل .

٢ - ابن يعيش : شرح المفصل ، ٣ / ٣١٧ .

٣ - ابن جني : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ١ / ٢٧٢ ، الأنفال / ١ في قراءة ابن مسعود و سعد بن أبي وقاص وعلي بن الحسين و أبو جعفر محمد بن علي و زيد بن علي و جعفر بن محمد .

٤ - ابن جني : السابق ١ / ٢٧٢ .

غير أنَّ رصده لبعضِ شواهدِ حذفِ الخافض في القرآن يكاد ينقضُ ما قرَّره من نقص فصاحة الأخذ بهذا الوجه، ومع هذا يُذيِّل الشواهد التي رصدها بما يدل على تمسكه بوجهة نظره في مسألة نزع الخافض، يقول:

" وإنْ كان قد جاء: ﴿ و اختَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا ﴾ [1] ﴿ و اقْعُدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [2] فإن الأظهر ما قدمناه . " [3]

ثانيا : المآخذ التي تواجه آراء القدماء :

على الرغم من أنَّ قولَ القدماء بنزع الخافض يتفقُ و ظاهرَ النصِّ فإنهم تغاضوا عما يترتب عليه من نتائج دلالية و من ثم ظهر مأْخَذان على هذا التوجُّه عند اللغويين القدماء:

المأخذ الأول:

تسويتُهُم بين معنى التركيبِ عند ظهورِ حرفِ الجرِّ، وعند إلقائه وإبطالِ عمله بما يقضي أنْ يُؤْخَذَ معنى الحرفِ في الحسبان في الحالين مع وجودِ ما يتعارض وهذه التسوية مثل:

١- أنّه إذا كان " حرفُ الجرِّ عاملا ضعيفا بسبب كونه مختصا بنوع واحد من أنواع الكلمة و هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل و هو محذوف"[4] فكيف يطرحُ حرفُ الجرِّ، ويبطلُ عمله، ويظلُّ مُعْتدا به في المعنى ومَعْقودا عليه الأمر؟!

---

١ - الأعراف / ١٥٥.

٢ - التوبة / ٥.

٣ - ابن جني : المحتسب ١ / ٢٧٢ .

٤ - ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢ / ١٥٣ .

كما أنَّ القدماء قد نصُّوا على أنَّ " ما يُفْهمُ مع الـذِّكْر لا يُفْهَـم مـع الحـذف."[١] وتلك مقولة تصلح للتعميم، فلابد أنَّ مستخدم اللغة تغيا أمرا مـا حـين حـذف حـرف الجر في هذه المواضع، ويمكننا تفسير الأمر بالإشارة إلى أن الفعـل القاصـر يُرْفَـد بحـرف الجر تقويةً له في الأصل، وإنْ أسْفَر وجودُ هذا الحرفِ عن إضافة ما يضـعف المعـنى فقـد يسوغ الحرص على صحة المعنى و قوته إعمال الفعل القاصـر مـع حـذف حـرفِ الجـر عند الحاجة إلى معنى الفعل وَحْدَه، يقول ابن يعيش:

"على أنَّ ابن الأعرابي قد حكى عنهم مررت زيدا كأنه أعملـه بحسـب اقتضـائه، ولم ينظر إلى الضعف." [٢] أي الضعف الـذي في الفعـل وهـذا يفسِّـرُ وجـودَ شـواهد لحذف الخافض في القرآن الكريم .

٢ – في باب المفعول المطلق يقول ابن يعيش:

"و أما "ضربته سوطا" فهو منصوب على المصدر، ولـيس مصـدرا في الحقيقـة، و إنما هو آلة للضرب، فكأنَّ التقدير ضربته ضـربةً بالسـوط، فموضـع قولـك بالسـوط نصب صفة لضربة، ثم حَذَفْت الموصوفَ و أقمت الصفة مقامـه، ثم حُـذِف حـرفُ الجـر فتعدَّى الفعل فنصب، وأفاد العددُ الدلالة على الآلة." [٣]

وعلى هذا يستعمل " سوطا " في التركيب " ضـربته سـوطا " لأداء معـنى لا يـتمُّ بالمصدر المباشر "ضربة " الذي يأتي و حسب لتأكيـد معـنى عاملـه، وتقويتـه وتقريـره حيث تلفتنا كلمة "سوطا " إلى توكيد معـنى العامـل، وتعـيين نـوع الضـرب، أو آلتـه وعدده و ليس كذلك المصدر المأخوذ من لفظ الفعل .

إنَّ وجودَ حرفِ الجر الباء الذي يُفيد الاسـتعانة في "ضـربته ضـربةً بالسـوط" يُخلِّص المعنى للآلة وحدها، وحذفه أحدُ ثلاثة أشياء حوَّلـت الدلالـة مـن إرادة الآلـة إلى إرادة التوكيد، وبيان النوع، والعدد، والآلة في الوقت ذاته، فقـد أسـهم حـذفُ حـرف

---

١ - الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٤٩٤ .

٢ - ابن يعيش : شرح المفصل ٣ /٤٨٠ .

٣ - ابن يعيش : السابق ١ / ٢١٩ .

الجر في أنْ يجعل كلمة " السوط " تصلح للنيابة عن المصدر، وهـذا يؤكـد أنَّ المعـنى مـع وجود الحرف يختلف عنه عند حذفه .

٣- اعتمادُ النحاةِ في إثبات حصـول التسـاوي علـى أقيسـةٍ لا تُنْسـب إلى الدقـة، فالفراء يُسوِّي بين معنى التركيب عند وجودِ الحـرف و عنـد حذفـه قياسـا علـى افتراض تساوي معنى أسلوب التفضـيل في الصـورة الـتي تظهـر فيهـا " مِـنْ " والصورة المعتمدة على الإضافة يقول الفراء :

"وإنما استُجيزَ وقوع الفعل عليهم إذا طُرِحت " مِـنْ " لأنَّـه مـأخوذٌ مـن قولـك هؤلاء خيرُ القوم و خيرٌ من القوم فلما جازت الإضافة مكـان " مِـن " و لم يتغيَّـر المعـنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلا، و اخترت منكم رجلا ."[١]

وظاهر كلام الفراء يفيد أنَّ حذفَ حرف الجر مع اسـم التفضـيل لم يـؤثر علـى المعنى على الرغم من اختلاف الصورتين الممثل بهما، فالصـورة الأولى " هـؤلاء خـير مـن القوم " دخلت مِنْ جارة للمفضول، وليس المُفضَّل من جملـة المفضـول، أمـا في الصـورة الثانية "هؤلاء خير القوم" بنى أفعل التفضيل من الخيرية، وأضـافه إلى المعـرَّف بـأل حيـث المفضل بعضٌ من المفضول.

يقول ابن يعيش:

" والمعنى بقولنا (زيد أفضل مـنكم) و(زيـد أفضـلكم) واحـد إلا أنَّـك إذا أتيت بمن فزيْدٌ منفصلٌ ممن فضلته عليه، وإذا أضفته كان واحدا منهم." [٢]

وليس المقصود بأنَّ " المعنى واحد " أنَّ الصـورتين تعـبران عـن المعـنى ذاتـه دون أي اختلاف، ولو حدث ذلك كان قياسا مع الفارق وهو لا يصـح، إنمـا المقصـود عـدم بطلان التفضيل في إحدى الصورتين لوجود صورة شبيهة بالنمط الثـاني " زيـد أفضـلكم " يزول فيها معنى التفضيل، وذلـك إذا قيـل إن " زيـدا " لـيس بعضـهم، فـلا يـراد

---

١ - الفراء : معاني القرآن ١ / ٣٩٥ .

٢ - ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤١ .

توضيح اشتراك الطرفين في الفضل ، و أفعل في هذا النمط " تصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل إلا أنَّ في الأفضل مبالغةً ليست في الفاضل، و تضيفه إلى ما بعده لا لتفضيله عليهم و تقدير " مِنْ " على ما كان في الأول لكن للتخصيص كما تكون إضافة ما لا تفضيل فيه ، فتقول أفضلكم كما تقول فاضلكم، أي الفاضل المختص بكم ." [1]

والمهم أنَّ المعنى لا يتساوى عند الحذف وعدمه مع اسم التفضيل حيث تزيد درجة المفاضلة في الصورة المعتمدة على وجودِ حرفِ الجر؛ لاتساع دائرة المفضولين، فلو أننا مثلنا الصورة الأولى "زيد أفضل القوم " بالشكل التالي:

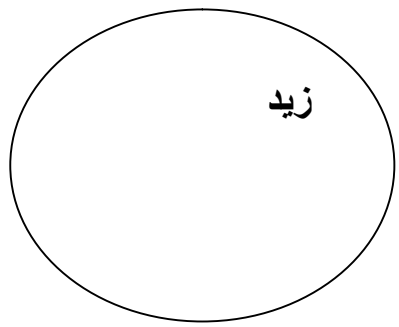

حيث تشير كل نقطة على سطح الدائرة إلى المفضولين وزيد الذي يفضلهم معهم في المجموعة ذاتها، أما الصورة الثانية "زيد أفضل من القوم " فتمثل كالتالي :

---

١ - ابن يعيش : السابق ١ / ٢٥٦ .

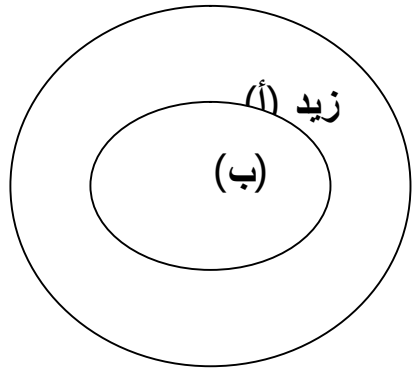

كل نقطة من نقاط الدائرة (ب) تمثل المفضولين و قد خرج زيد الذي يفضلهم من هذه المجموعة إلى أخرى .

وإذا استبان عدم صدق القول بالتساوي في المقيس عليه صار من الواجب إعادة النظر في القول بتساوي المعنى عند الحذف وعدمه في التركيب متنوع الخافض.

٤- أن ثمة إشاراتٍ خاطفةً إلى حذفِ حرف الجر عند الاستغناء عن معناه وإعمال الفعل لكنها لم تُسْتثمر أو تُطوَّر، منها ما ورد في اللسان أثناء الحديث عن تعدية الفعل "اختار "لمفعولين بنفسه بعد حذف الجار كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا لميقَاتِنا﴾ (١) يقول ابن منظور: "قال أبو العباس: إنما جاز هذا لأن الاختيار يدل على التبعيض و لذلك حذفت "مِن"."(٢)

---

١ - الأعراف / ١٥٥ .

٢ - ابن منظور : لسان العرب ، خير .

المأخذ الآخر:

اختزل النحاة ظاهرة التراكيب متروعة الخافض في غرض التخفيف و الاختصار، فقد اتخذ سيبويه من عبارة " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام و الإيجاز والاختصار" [1] عنوانا للباب الذي أَدْرَج فيه نزع الخافض، ويقول ابن يعيش: " إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال تخفيفا في بعض كلامهم فيصلُ الفعل بنفسه فيعمل" [2]

واختزالُ هذه الظاهرة في غرض الاختصار و التخفيف إغفالٌ لخصوصية هذه التراكيب، إذْ يجعلُ النزعَ رخصةً تخالفُ القاعدة ليس غير، و يخالف هذا المنحى ما نهجه القدماء في درس كثيرٍ من أغراض الحذف عندما دقَّقوا في أغراض حذف الفاعل من التركيب المبني للمجهول، و في أغراض حذف المفعول به ..إلخ فلماذا لا يُعدُّ نزع الخافض إجراءً أسلوبيًّا يتوافقُ ويتراكم مع إجراءات أُخَرَ حتى يصل بنا إلى إبراز المعنى بطريقة مخصوصة ؟

هنا يجب أنْ نميِّز بين الرخصة و العدول الأسلوبي كما يلي:

أولا الرُّخْصة:

الرخصة: " ما جاز استعماله لضرورة الشعر و يتفاوتُ حُسْنا و قبحًا و قد يلحق بالضرورة ما في معناها. " [3] هذا يعني أنَّ تغيرا يطرأ على الأحكام النحوية أو الصرفية يتمثَّل في جواز غير المطرد لأعذار أو مقتضيات، و لم يقيد السيوطي الرخصة بالشعر إنما أوضح أنها قد تقع في الكلام المنثور حين نصَّ على أن الضرورة يلحق بها ما في معناها، وفي كلِّ موضعٍ يُعقِّب فيه الفارسي على كلام السيوطي عن أنواع

---

١ - سيبويه : الكتاب ١ / ٢١١ .

٢ - ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ٥٤٣ .

٣ - الفارسي ، أبو عبد الله محمد بن الطيب : فيض نشر الانشراح ، ص ٣٢٥ .

الضرورات يمثِّل بما جاء في ذلك من القرآن [١] و كذلك يقول أبو حيان: "يختصُّ سجع و شعر بجواز ردِّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لا و ذلك بحرف أو حركة أو كلمة زيادة أو نقصا أو بدلا" [٢]

والسجع هنا يشير إلى التراكيب الواقعة في النثر و يقرر د / عبده الراجحي أن ما يسمى ضرائر "ليست خاصة بالشعر على ما سيظهر من دراستنا للقراءات القرآنية." [٣] و ترتبط الرخصة شعرا و نثرا في كثير من الآراء بوجود ما " يدعو للخروج عن الأصل " [٤] و خروج الأحكام النحوية المُرخَّص فيها على القاعدة التي هي معيار الصحة يجعل " الرخصةَ يُعْتذَر عنها "[٥] و لعلَّ السبب فيما رميت به الضرورات من شذوذٍ ، و ضعف، و تنقُّص، و حاجة إلى الاعتذار عنها هو الربط بين هذه الظواهر و الحاجة إلى التخلص من عيوب الوزن في الشعر، و الرغبة في تحقيق الازدواج و السجع في النثر، و كذلك الغفلة عمَّا يستتر وراء هذه الظواهر من إمكانات تعبيرية .

ثانيا العدول الأسلوبي:

أنْ يَعْدِلَ المُنْشِئ عن الطرق المألوفة في بناء الجملة إلى طرق تحقق مقاصد بلاغية بعينها بحيث لا تحول هذه الطرق دون استقامة المعنى و لا تجاوز الصواب في عرف النحاة ؛ لأن " العرب درجت على تصحيح حالات معينة من العدول عن الأصل و أعطتها من الاعتداد بها ما رقى بها إلى مستوى الصواب المعتمد على قاعدة."[٦] و لهذا لا يعتذر عنه.

---

١ - انظر ، الفارسي : السابق ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ .

٢ - الأندلسي ، أبو حيان : تقريب المقرب ، ص ١٣٠ .

٣ - عبده الراجحي : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ٦٦ .

٤ - الفارسي : فيض نشر الانشراح ، ص ٣٢٥ .

٥ - تمام حسان : البيان في روائع القرآن ، ص ١٠ .

٦ - تمام حسان : السابق ، ص ١٠ .

نزع الخافض رخصة نحوية أم عدول أسلوبي ؟

كان حديث سيبويه و ابن يعيش و غيرهما عن أنَّ المعنى في التركيب مترع الخافض على تقدير وجود الخافض هو ما دفع المحدثين إلى أنْ يُدْرجوه في إطار "الحذف الذي لا يستقيم المعنى فيه إلا بتقدير المحذوف فيُعدُّ من قبيل الترخُّص"[١] و ليس من قبيل العدول الأسلوبي، و يقضي هذا بأنَّ اصطناعه يوجب الاعتذار عنه غير أنَّ هناك أمرًا تجدر الإشارة إليه، و هو أنَّ كثيرا من الظواهر اللغوية التي سميت ضرورات و منها ظاهرة نزع الخافض هي في الحقيقة " لهجات وردت بها قراءات قرآنية " [٢]

يقول سيبويه في تعليقه على أمثلة نزعِ الخافض : " و إنما يتكلم بها بعضهم"[٣] و هذا يعني أنها لهجة ، و مما جاء في شرح بيت الفرزدق الدارمي التميمي :

" مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحةً خيْرا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ"[٤]

الزَّعازِعُ"[٤]

يقول ابن يعيش : " و هذا الحذف و إنْ كانَ ليس بقياس لكن لابد من قبوله لأنَّك إنما تنطقُ بلغتهم و تحتذي في جميع ذلك أمثلتهم " [٥] وقد عُدِّى الفعل "اختار" بنفسه دون حرف الجر " مِنْ " و قوله " تنطق بلغتهم " أي بلغة تميم قبيلة الشاعر ، فإنَّ " من مظاهر اختلاف اللهجات بعضها عن بعض أنَّ من هذه اللهجات ما يُستعمل أفعالا خاصة استعمال اللازم و منها ما يجعل هذه الأفعال نفسها متعدية ، و

---

١ - تمام حسان : السابق ، ص ٢٤٢ .

٢ - عبده الراجحي : اللهجات العربية ، ص ٦٦ .

٣ - سيبويه : الكتاب ، ص ٣٨ .

٤ - إيليا الحاوي : شرح ديوان الفرزدق ، ٢ / ٧١ ، و البيت في سيبويه برواية " خيرا " بدلا من " و جودا " ١/ ٣٩ ٣٩ ، و البيت من الطويل .

٥ - ابن يعيش : شرح المفصل ، ٣ / ٥٤٤ .

قد يعمد بعضها إلى صيغ و أوزان خاصة ألفاها في اللغة لازمة فنراها عندهم متعدية"[1]

و لم يختص التميميون وحدهم بدوران تلك الظاهرة في كلامهم فإنها تجري على ألسنة أبناء هذيل أيضا ، و من ذلك قول خالد بن زهير :

" فَإِنَّ الَّتي فِينَا زَعَمْتَ و مِثْلَها لَفِيكَ و لَكنِّي أَرَاكَ تَجُورُها

قال الأصمعي : يقول : رَمَيْتَني بشيءٍ هو فيك و لكني أراك تحيد عنه، تجورها " تجور عنها " [2] عُدِّي الفعل اللازم "تجور" في بعض شعر هُذَيل بنفسه دون حرف الجر خلافا لما هو مألوف في لغة العرب و مثله الفعل " عَسِل" [3]

وكذلك " غَرَّد " [4] و " فَرَّط " [5] كما صرَّح د/ عبد الجواد الطيب بأنَّ لهذيل " شيئا من الميل إلى النصب في أحوال تلفت أحيانا لمخالفتها – هي الأخرى– للسائد المعروف و من ذلك ميلهم إلى نصب بعض الظروف و الأسماء بدلا من تسلُّط حرف الجر عليها حتى في المواطن التي ألف فيها وجود الجار " [6]

إذن لظاهرة نزع الخافض حضور في لهجتي تميم و هذيل و السؤال :

---

١ - عبد الجواد الطيب : من لغات العرب لغة هذيل ص ٣٠١ .

٢ - السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين : كتاب شرح أشعار الهذليين ١ / ٢١٢ ، و البيت من الطويل .

٣ - السكري : السابق ، ٣ / ١١٢٠ ، و البيت لساعدة بن جؤية :

لذ بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ، و البيت من الكامل و هو في سيبويه برواية " لدن " ١ / ٢١٤ ، و الملاحظ أن الفعل " يعسل " أي يضطرب ورد مرتين إحداهما وافقت القاعدة حيث عدى الشاعر الفعل بحرف الجر في " يعسل متنه فيه " أي في كفه و الأخرى عدى الناظم الفعل بنفسه دون حرف الجر "في " و هذا يعني أن وجود ظاهرة من هذه الظواهر في لهجة ما لا يعني أنها تنتظم كل تراكيب اللهجة .

٤ - السكري : كتاب شرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٢٣ ، يقول سهم بن أسامة :

يغرد ركبا فوق خوص سواهم بها كل منجاب القميص شمردل .

٥ - السكري : شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٥٩ ، يقول صخر الغي : ذلك بزي فلن أفرطه أخاف أن ينجزوا الذي وعدوا (و بزه : سلاحه و أفرطه أي أفرط فيه و البيت من المنسرح)

٦ - عبد الجواد الطيب : من لغات العرب ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

هل ثَّمة اختلاف بين أنْ نعدُّ ظاهرةً ما ضرورة و أنْ نعدَّها لغةً لبعض العرب تجري في استخداماتها أحيانا ؟

إنَّ اعتبارَ ظاهرةٍ ما لهجةٌ يدرأ عنها الحاجة إلى الاعتذار فاللهجة لا تدفع إليها محاولة المحافظة على الوزن على سبيل المثال أشار د/عبد الجواد الطيب إلى أن الُهذَليين يُؤْثِرون " الهمز في "أبلغ" مكان التضعيف في "بلَّغ" "[1] و مثَّل لذلك بأبيات منها قول أبي جندب :

"أَلَا أَبْلِغا سَعْدَ بنَ ليثٍ و جُنْدُعًا و َكَلْبًا أَثِيبُوا المَنَّ غَيْرَ المُكَدَّرِ " [2]

و شفع هذه الأبيات بقوله "ومن المعلوم أنَّه لا دخل للوزن في إيثار "أبلغ" على "بلَّغ" إذ لا يتأثَّر الوزن بوضع أحد اللفظين موضع الآخر."[3]

وفي بيت خالد بن زهير "فإن التي فينا ..." قال ابن منظور "إنما أراد تجور عنها فحذف و عدَّى" [4] و قد عقَّب د/عبد الجواد الطيب على رأي ابن منظور بقوله :"و :"و لعلَّ هذا راجع إلى تأثُّر اللغويين بما ألفوا، و نظرهم إلى كلِّ ظاهرة مخالفة نظرة فردية في ضوء المعايير اللغوية العامة التي ارتضوها و لم يحاولوا معها أن يتلمَّسوا أثر اللهجات المختلفة في هذا الشأن."[5] و هذا يعني أنَّ د/عبد الجواد يذهب إلى أنَّ البيت إذا كان من قبيل اللهجة فإنَّ موضع الخروج على المألوف فيه لا يعدُّ ضرورة شعرية و يرى أنَّ الفعل في هذه الحالة "مُتَسلِّط على المفعول بغير واسطة فينبغي ألا نفرَّ من الظاهر إلى التأويل ."[6]

---

١ - عبد الجواد الطيب : السابق ٣٣١ .

٢ - السكري : شرح أشعار الهذليين ، ١ / ٣٥٧ ، البيت من الطويل .

٣ - عبد الجواد الطيب : من لغات العرب ص ٣٣١ .

٤ - ابن منظور : لسان العرب ، جور .

٥ - عبد الجواد الطيب : من لغات العرب ص ٣٠٧ .

٦ - عبد الجواد الطيب : السابق ٣٠٧ .

و إذا كنَّا نُسلِّم له بأنَّ هناك فارقا بين أنْ يكونَ البيت ضرورة فيعدّ كأنّه مخالفةٌ مقبولة وأن يكونَ لهجةً فلا حاجة للاعتذار عنه ، فإنَّنا لا نُسلِّم له في تلميحه إلى عدم الحاجة إلى بحث سبب العدول عن استخدام الجار معها ، و اعتبار أنَّ الفعلَ في هذه الحالة كأنَّه فعلٌ يتعدَّى بنفسه في الأصل فلا يمكن للانحياز إلى أحد الرأيين أنْ يقعدَ بنا عن البحث في الدوافع التي عدلت ببعض العرب عن المألوف إلى غيره ؟

أليس من الثابت أنَّ اللهجات تتفاوتُ بما فيها من ظواهر في الفصاحة و درجة الإبانة عمَّا في النفس ؟ أيعني الاختلاف في الإبانة عمَّا في النفس أمرا آخر غير التباين في الإمكانات التعبيرية أو أساليب التعبير ؟

إنَّ ضمَّ شطرٍ من هذه الظواهر إلى اللهجات التي انحدرت منها ، ثمَّ الكشف عن خصوصيتها و مزاياها يجعلها تابعةً للعدول الدلالي فعلى سبيل المثال إذا أمكن إثبات أنَّ المعنى في التركيب مترع الخافض يستقيمُ دون تقدير حرفِ الجرِّ المحذوف ، و أنَّ المعنى يتطلَّب هذا الحذف ، و أنَّ أهلَ لهجةٍ ما يصطنعون هذا الأسلوب إيثارا لما يُبرِز معنى بعينه تهيَّأ لنا حينئذ إدراجُ نزع الخافض في مجال العدول الأسلوبي .

هذا فضلا عن أنَّ اللغويين المحدثين يتحفَّظُون على موقف النحاة القدماء مِمَّا ورد في القرآن غيرُ مطابقٍ لأصولهم فيقرِّر د / عبده الراجحي " أنَّ النحاة قد جرحوا بعض القراءات حين رأوها تخرج على قواعدهم و كان ينبغي أنْ يكونَ العكس صحيحا إذ القرآن مصدر لمعرفة اللغة و ليس النقيض كذلك . "[1]

و إذا كان القدماءُ قد التمسوا لتخريج تلك التراكيب طريقةً أخرى هي تضمين الفعل في التركيب معنى فعل آخر يتعدَّى دون حرفِ جرٍّ فإنَّ هناك آراء تُرجِّح التخريج بنزع الخافض على القول بتضمين فعلٍ معنى آخر فهذا ابن مالك يصرِّح بأنَّ النزع " ليس فيه إخراجُ شيء عن أصله و لا تضمين شيء معنى غيره "[2]

---

١ - عبده الراجحي : اللهجات العربية ، ص ٢١٠ .

٢ - ابن مالك : شرح التسهيل ، ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

فالتضمين خلاف الأصل " لأنَّ التضمين زيادة بتغيير الوضع " (١) و نقل السيوطي في الردِّ على أبي نزار صاحب ما أسماه " المسائل المُتْعبات إلى يوم الحشر " قول اللغويين " ليس ينبغي أنْ يُحْمَلَ فعلٌ على معنى فعلٍ آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله . " (٢)

ثالثا : عرض الشواهد موضع الدرس:

إنَّ تأمُّل معاني التراكيب مترعة الخافض ينبِّه إلى أنَّه وسيلةٌ تُبَلِّغ المنشئ أغراضا كالتعميم و الإطلاق و المبالغة كما سنرى.

إنَّ لحرفِ الجرِّ في حال الإفراد عددا من المعاني التي يتعيَّن أحدها عند معالجة العلاقات بين أطراف الجملة التي يظهر فيها الحرف ، و قد نتجاوزُ النظر في الجملة إلى تأمُّل السياق مُلْتمسِين في ذلك الوسائل المعينة على ترجيح معنى بذاته أنشأه هذا الحرف حين تتعدَّد الاحتمالات .

إذن يُنْشِئُ حرفُ الجرِّ غير الزائد معنى خاصا به داخل الجملة مثل معنى الإلصاق أو الجزئية ، و عند نزعِ حرفِ الجر فإنَّ معرفتنا بالمعنى الذي أنْشأه حين وُجِد في البنية يمكننا من تحديد الجزء من المعنى الذي سنقتطعه نتيجة نزع هذا الحرف، و تغيُّر موقع الاسم الذي زال عنه الأثر الإعرابي لحرف الجر ، فقد أصبح مفعولا للفعل بعد أنْ كان جزءا من متعلقه ، و لنتأمَّل بعض آيات الذِّكْر الحكيم المشتملة على تراكيب مترعة الخافض :

قال تعالى ﴿ وَ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ (٣) و هو " تخويف لأهل مكة من سوء عاقبة قوم كانوا في مثل حالهم من إنعام الله عليهم بالرقود في

---

١ - السيوطي : الأشباه والنظائر ١ / ٨٣ .

٢ - السيوطي : السابق ٣ / ٢٥٨ .

٣ - القصص / ٥٨ .

ظلال الأمن و خفض العيش فغمطوا النعمة و قابلوها بالأشر و البطر فدمرهم الله و خرب ديارهم . "[1]

و في تلك الآية لا يتساوى معنى جملة " بَطِرَتْ مَعِيشَتَها " المُكوَّنة من :

فعل + فاعل + اسم منصوب على نزع الخافض .

مع معنى ما يصلح في مثله من الكلام، كأنْ نقولُ في غير القرآن " بَطِرَتْ في معيشتها" التي تتألَّف من:

فعل + فاعل + [حرف جر ظاهر في البنية + اسم مجرور] [2]

و سبب الاختلاف أنَّ وضعَ حرفِ الجرِّ داخل تركيبٍ ما أداةٌ لتحقيق مَقْصِد مُعيَّن ، كأنْ يُرادُ بحرفِ الجر " في " الإشارة إلى أصل الشيء و أساسه في سياق من السياقات كما في قوله تعالى ﴿ وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهاءَ أَمْوالَكُمْ الَّتي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِياماً وَ ارْزُقُوهُمْ فِيهَا و اكْسُوهُمْ ﴾ [3] فالأموال هنا ميراث اليتامى ، و قد حدَّد حرفُ الجر " في " – داخل التركيب ارزقوهم فيها – درجة الأحقية في المال ، كأننا نقول : هو مال تليد ملكوه بالميراث الذي لا يمنعه عدم الأهلية ، فهم مالكو أصل المال من الأرض و العقار و عروض التجارة يُنْفقُ عليهم من إنتاجه أو من أصله مهما قَلَّ ، و لا يُعْطَوْنَ من أطرافه و حواشيه التي يدلُّ عليها استخدام حرف الجر " مِنْ " في قوله تعالى ﴿ وَ إِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولو القُرْبى و اليَتامى و المَساكِين فَارْزُقوهُمْ مِنْهُ و قُولُوا لهمْ قَوْلا معْروفًا ﴾[4] و المعنى أنَّ الورثة يُعْطُون القرابات و المساكين على سبيل

---

١ - الزمخشري : الكشاف ، ٣ / ٤٧٥ .

٢ - شبه الجملة في محل نصب يقول ابن يعيش في تفسير جواز النصب و الجر في " قولك مررت بزيد و عمرو و عمرا فالجر على اللفظ و النصب على الموضع ، و ذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة أنه به وصل إلى الاسم ... فالجر على الاسم وحده و النصب على موضع الحرف و الاسم معا .[٢ ، ٣/ ٣١٥]

٣ - النساء / ٥ .

٤ - النساء / ٨ .

الشفقة و الإرضاء " الشيء من رثَّة المتاع " [1] أي يقسمون عليهم من " الوَرِق و الذهب فإذا قُسِّم الوَرِق و الذهب و صارت القسمة إلى الأرضين و الرقيق و ما أشبه ذلك قالوا لهم قولا معروفا ، كانوا يقولون لهم بورك فيكم . " [2] و هذا هو المقصود بقوله " ارزقوهم منه " هنا و ليس " فيه " .

ونخلص مما سبق إلى أنَّه قد غوير بين الحرفين لاختصاص كلٍّ واحدٍ منهما بظلال ليست للآخر فإنَّ حرفَ الجر " من " دلَّ على أطراف الشيء و حواشيه ، وحرف الجر " في " أفاد الدلالة على أصل الشيء ، و بالمثل فإنَّ إخراج حرف الجر "في" من البنية في قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ معيشتَهَا ﴾ إخراجا يبطلُ معه الجر يتولَّى صرفَ المتلقِّي عن إرادة تخصيص أصل الشيء و جوانبه الأساسية ، فالبطر لم يكن في صلب الأمور المعيشية و أصلها وحده ، بل تجاوزها إلى جوانبها الثانوية بما يضعنا أمام أنواع البطر جميعها ، مثل : بطر الملك و المنصب و الجاه و الغنى ، فلم تبرحْ تلك الأمم تتكبَّر و تبذِّر و تنشر المعاصي الدالة على تمادي العتوِّ والطغيان و تستبدل البطر بالشكر إلى أنْ أهلكها الله .

إذن يسقط عمل حرف الجر و يعرب الاسم منصوبا على نزع الخافض استغناء عن معنى الحرف في هذا السياق ، و تقييد الإخراج بجملة (يبطلُ معه الجر) احتراز من حالات حذف حرف الجر و بقاء عمله جرا و دلالة كما في حالة حذف حرف الجر الشبيه بالزائد " رُبَّ " و حذف حرف الجر في أسلوب القسم ، يقول سيبويه :

"و من العرب من يقول: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، و ذلك أنَّه أراد حرف الجر و إيَّاه نَوى فجاز حيث كَثُر في كلامهم و حذفوه تخفيفا و هم ينوونه. " [3]

---

١ - الزمخشري : الكشاف ١ / ٥٤٥ .

٢ - الزمخشري : السابق ١ / ٥٤٦ .

٣ - سيبويه : الكتاب ، ٣ / ٤٩٨ .

أي أنَّ هناك فرقا بين وجود حرف الجر في البنيـــة العميقـــة و حذفـــه مـــن البنيـــة السطحية مع بقاء أثره الإعرابي المتمثِّل في الجر و بين حذفـــه مـــن البنيـــة الســـطحية مـــع افتراض وجوده في إحدى سلاسل التحويل ، إذ يبقـــى معـــنى الحـــرف في الحالـــة الأولى، و يُذْهَلُ عنه في الثانية ، ففي قول جميل بثينة :

" رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضي الغَدَاة مِنْ جَلَلِه " [1]

الذي ذكره ابن جني [2] في حديثه عن أنَّ المحذوف إذا دلت عليـــه الدلالـــة كـــان في حكم الملفوظ به ، فقد حُذِفت " رُبَّ " و بقي عملـــها دون الحاجـــة إلى حـــرف يشـــير إليها مثل " الواو " و الجملة الأصلية :

" رَسْمُ دارٍ كدت أقضي الغداة من جلله " قد خضـــعت بدايـــة لإحـــدى القواعـــد التحويلية هي قاعدة الزيادة و الإقحـــام **insertion rule** بزيـــادة " رُبَّ " الـــتي تـــدلُّ على معنى القلَّة في المسند إليه (المبتدأ) ثم أُعْمِلـــت فيهـــا قاعـــدة تحويليـــة أخـــرى هـــي قاعدة الحذف **reduction rule** إذ حـــذفت "رب" لوجـــود دليـــل عليهـــا يتمثَّـــل في الكسرة التي شغلت الحرف الأخير من المبتدأ .

تشتمل البنية العميقة على:

حرف الجر الشبيه بالزائد + المبتدأ (الاســـم المجـــرور لفظـــا المعـــبر عـــن الشـــيء النادر) + الخبر (جملة اسمية منسوخة) .

و هنا فسرنا معنى الجملة آخـــذين في الاعتبـــار معـــنى حـــرف الجـــر؛ لأنَّ ظهـــور عمله يُفْصِح عن ارتباطه بالكلام، و تعلُّقه بالاســـم الواقـــع بعـــده، أمـــا جملـــة " بطـــرت معيشتها " فالفعل " بطر " لازم يقول المبرد في حديثه عن أبنية الفعل الثلاثي:

" ويكون على فَعِل فيهما فما يتعدَّى فنحو: شَـــرِبَ و لَقِـــم و أمَّـــا مـــا لا يتعـــدَّى فنحو: بَطِر و خَرِق. " [1]

---

١ - جميل بن معمر : الديوان ، ص ١٠٥ ، البيت من الخفيف .

٢ - ابن جني : الخصائص ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

فالفعل " بطر " يتعدَّى بحرف جر و في قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ معيشَتَها ﴾ " معيشتها منصوب بحذف حرف الجر أي بطرت في معيشتها . " [٢]

وهذا يهيئ لنا افتراض وجود الحرف في الأصل ثم إعمال إحدى قواعد التحويل بالحذف للحاجة إلى التخلُّص من معناه ، و يصبح من الممكن تمثيل البنية العميقة بجملة :

"بطروا جوانبَ المعيشة كبيرها و صغيرها " كأنهم جعلوا الحياة كلها مجالا للبطر من كثرة تعاطيهم لهذا الفعل ، و اعتياده منهم فَجِيء بما لا دلالة فيه على التخصيص حيث أتاح حذف حرف الجر " في " الذهول عن هذا المعنى فأفاد عموم البطر نواحي الحياة .

و من ناحية أخرى نلاحظ أن كلمة " معيشتها " في " بطرت في معيشتها " هي جزءٌ من تركيب - جار و مجرور - متداخلٍ مع التركيب الأصلي و هو الجملة الفعلية ، أما كلمة " معيشتها " في " بطرت معيشتها " فقد دخلت مجال نفوذ الفعل بحدوث إزاحة اتجاه اليسار بعد إزالة حرف الجر ، فإذا كانت الجملة المشتملة على حرف الجر تمثَّل فيها الوحدات الظاهرة بالشكل التالي : بطرت في معيشتها

أ + ب + ج

فإن الجملة الثانية تمثل كما يلي : بطرت معيشتها

أ + ب

يشير السهم إلى حدوث إزاحة إلى اليسار حيث أصبحت كلمة (معيشتها) في موضع العنصر الثاني ، وقد منحت الكلمة حالة إعرابية جديدة [+ نصب]

---

١ - المبرد : المقتضب ١ / ٢٠٩ .

٢ - الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٣٥ ، وانظر : النحاس : إعراب القرآن ٣ / ٢٤٠ ، و الفراهيدي: العين ، بطر .

فأصبحت جزءا من نسيج متجانس داخليا ، و ليس جـزءا مـن تركيـب متـداخل مـع آخر مختلف ، و هكذا فإن الخطوات التي نصل بها إلى التركيب متروع الخافض هي :

١- يُحذف حرف الجر الذي كان يوصل معنى الفعل إلى الاسم تماما.

٢- يُنقل الاسم المجرور من موقعه إلى موقع المفعول به .

٣- يُمنح الاسم علامة النصب من خلال العامل و هو الفعل .

٤- يرث الاسم الدور الدلالي نفسه إذ هو المفعول به دلالة في حـالي وجـود الحـرف و حذفه ، غير أن ثمة تغيُّرا يحدث عند نقله من حال الإضـافة الشـكلية و التعلُّـق أي الجـر إلى حالة المفعولية شكلا و دلالة ، فإذا كان التعلُّق هو الارتبـاط المعنـوي بـين الحـدث و شبه الجملة بوصفها وَحْدَةً واحدة فإن الاسم الواقع جزءا من متعلـق الفعـل يمثِّـل جـزءا من المعنى ؛ لأن هناك شطرا آخر من المعنى نتج عن وجود بـاقي المتعلّـق و هـو الحـرف ، بينما يمثِّل الاسم الواقع منصوبا على نزع الخـافض المعـنى وحـده دون أن يقاسمـه فيـه حرف جر .

و اتجاهنا إلى البحث عن تخريج يتفق و ظـاهر الـنص بـأنْ يتناسـب مـع دلالـة الحرف المألوف استعماله في التركيب و من ثمَّ نحذف هـذه الدلالـة الـتي تحـدَّدت وَفْـق الظاهر و نُعيِّن التغيُّر الحادث في المعـنى علـى إثرهـا دون اللجـوء إلى القـول بتضـمُّن الفعل في التركيب معنى فعل متعدٍ لا يحتـاجُ حـرفَ جـرٍّ هـذا الاتجـاه يجنبنـا تحريـف النصوص و التصرُّف فيها .

على سبيل المثال وجَّه أبو حيان الأندلسي كلمـة " معيشـتها " بعـدة توجيهـات منها :

أنَّ معيشتها " مفعول به على تضمين " بَطِرَتْ " معـنى فعـل متعـدٍ أي خسـرت معيشتها. " [١] و عندما "يُضمَّن الفعل معنى غيره فيتعدَّى تعديـة مـا ضُـمِّن معنـاه " [٢]

---

١ - أبو حيان : البحر المحيط ٧ / ١٢١ .

٢ - الإستراباذي : شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٣٨ .

وإذا كان استبدال الفعل " خسرت " بالفعل " بطرت " يعالج مشكلة نصب كلمة معيشتها بعد الفعل اللازم إلا أنَّ ثَمَّة فوارقَ في الدلالة بين الفعل الموجود في التركيب و الفعل المفترض فالبطر " الطغيان بالنعمة "[1] أي صرفها إلى غير وجهها، واتخاذها وسيلة للانغماس في الخطايا فالفعل " بطر" يوضح سبب استحقاق تلك الأمم للهلاك، أما الفعل " خسر " فلا يوجد من دواعي النظم ما يتطلبه ؛ لأنه لا يكشف علة الإهلاك .

و هذا الفارق يُوجِّه اختيار الفعل " بطر " دون " خسر "، و يجعل الثاني معيبا أو غير صالح للحلول في الموقع الذي يشغله الفعل الأصلي.

أما الرأي الذي مفاده أن " " معيشة " نصبت بـ " بطرت " و بطرت بمعنى جهلت أي جهلت شكر معيشتها ثم حذف المضاف. " [2]

فإنَّ لنا أنْ نقول لَّما كان الجهلُ مدعاةً لتقبل معاذير الضالين و لغفران الذنوب فلا يمكن حمل البطر عليه ؛ لتباين ما يوجبه اللفظان ؛ فإنَّ ما فعلوه لم يكن عن جهل لسبيل الشكر إنما عن معرفة و إدراك مما قطع معاذيرهم و استوجب معاقبتهم بالتدمير و الإهلاك، إنَّ الفكرة المعروضة هنا شأنها شأن غيرها من الأفكار تنتج عن اختيارات و إقصاءات بين أبدال مختلفة ، و هذا يعني أنَّ الفعل " بطر " مقصود لذاته لأنَّه يحملُ قيمةً معيَّنة تسهم في التعبير عن المعنى الكلِّي المحصَّل من الجملة بطريق مخصوصة و وضع سوى الفعل في موضعه يغيِّر المعنى ، و كذلك فإنَّ الجارَّ مُبْعَدٌ لغاية ، و البحث عن سبيل لتسويغ الخروج عن المألوف في حذف الجار مع الفعل اللازم يجب ألا يُرْكَنَ فيه إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدَّى بنفسه .

و ثَمَّة توجيهاتٌ أُخَر مثل : أنَّ معيشتها منصوبة " على الظرف على تقدير أيام معيشتها كقولك : جئت خفوقَ النجمِ . " [3] و السؤال :

---

١ - الفراهيدي : العين ، بطر .

٢ - القيسي : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٤٦ .

٣ - أبو حيان : البحر المحيط ٧ / ١٢١ .

هل يفي مثل هذا التقدير بمقصد الآية ؟ أمْ أنَّه يَقْصُرُ عنها ؟

إنَّ هناك حاجة لمراجعة ردِّ عبد القاهر الجرجاني على القول بتقدير مضاف محذوف و إرادته في المعنى في بيت الخنساء :

" تَرْتعُ ما رَتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ و إدبارُ " [1]

حيث يقول عبد القاهر : " و ليس الأمر كذلك في بيت الخنساء لأنَّا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : " فإنما هي ذات إقبال و إدبار " أفسدنا الشعر على أنفسنا و خرجنا إلى شيء مغسول ، و إلى كلام عامي مرذول."[2]

أراد عبد القاهر أنَّ الخنساء عبَّرت عن الذات باسم معنى مبالغة ؛ فقد جعلت الناقة كأنها قد صارت بجملتها إقبالا و إدبارا ، أما تقدير المضاف فإنَّه يُقَلِّلُ من جدوى الكلام و يَبْعُدُ به عن البلاغة ، و يصدُّنا عن تتبُّع محاسنه ؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ فعل الإقبال و الإدبار كان يحصُلُ منها دون دلالة على كثرته ، و هذا لا يصوِّر لنا إحساس الثُّكْلِ الذي تعانيه .

و هكذا فإنَّ عبد القاهر يحذِّر من أثر بعض التقديرات، و إذا كان الحذرُ واجبا في تناول الشعر فهو أوجب في معالجة التقديرات الخاصة بآيات الذكر الحكيم.

بقي رأي الكوفيين فلقد عدَّ كثيرٌ منهم كلمة " معيشتها " المعرفة بالإضافة تمييزا يقول الفراء : " العرب توقع سَفِه على (نفسه) و هي معرفة ، و كذلك قوله: (بَطِرَتْ معيشَتَها) و هي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنها مُفَسِّر و المفسِّر في أكثر الكلام نكرة ؛ كقولك ضِقْتُ به ذرعا و قوله (فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شيءٍ منْهُ نَفْسا) فالفعل للذَّرْع ؛ لأنَّك تقول ضاق ذرعي به ، فلما جعلت الضيقَ مُسندا إليك فقلت :

---

١ - لويس شيخو : أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ص ٧٨ ، أخبرت أنها قلقة تقبل و تدبر من شدة ما بها من العلز على ولدها ، تقول كأنني وحشية إذا غفلت رعت ، و إذا ذكرت فقد ولدها لم يقرها قرار ، و يروى : ما غفلت و البيت من البسيط .

٢ - عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ص ٣٠٢ .

ضقتُ جاء الذرع مفسرا لأنَّ الضيق فيه ، كما تقول هو أوسعكم دارا دخلت الدار لتدلَّ على أنَّ السعة فيها لا في الرجل ، و كذلك قولهم : قد وَجِعْتَ بَطْنَكَ و وَثِقْتَ رَأْيَكَ... فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير."[1] فقد أوَّل الفراء التمييز المعرفة بنكرة كي يصح نصبه على التمييز محتجا بمجيء الشواهد الفصيحة التي يجب المصير إليها و ترك معارضتها بالأقيسة .

والسؤال : هل المهمة الخاصة التي يؤديها التمييز تُقَوِّي قول من يرى أنَّ معيشتها تمييزٌ في تلك الآية ؟

إنَّ التمييز يرفعُ الإبهام ، فقد زال إبهام السعة عندما تعيَّنت في الدار ، كما أنَّ الضيق يحتملُ أشياء كثيرة فنبَّه ذِكْر كلمة (ذرع) على أحد المحتملات ، وكذلك فإنَّ " نفسا " خصَّصت واحدا من أشياء مشتركة كاللسان و القلب و المترل و الخُلْق وبهذا تتخصَّص الطيبة بواحد من بين الأجناس التي يحتملها هذا المحلُّ .

و إنْ جعلنا كلمة " معيشتها " تمييزا فإنَّ ذلك يعني أنَّ لفظ " بطر " يحتمل وجوها يتردَّدُ المخاطب فيها فجاءت كلمة " معيشة " لإبانة البطر و تخصيصه، ويعود هذا دليلا على أنَّ هناك جوانبَ لم يتطرَّق إليها البطر، و أنهم اقترفوا بعضَ البطر، ومراد القول في الآية نسبة البطر بكلِّ أنواعه لهم ، و لذلك يكون نصبه على نزع الخافض أولى بالقبول إيذانا أنَّ البطر لم يتناول أصل المعيشة و حسب بل تجاوزها إلى أمورها الثانوية أيضا .

إنَّ تعدُّدَ الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة داخل الآيات القرآنية نتج عن تعدُّد اجتهادات المفسرين و اللغويين و محاولة ترجيح أحدها كما حدث هنا عندما حملنا التركيب على نزع الخافض هو أيضا اجتهاد يتعيَّن حظُّه من القبول بحسب القدرة على الوصول إلى التفسير الأشد وفاءً بمقصد الآية و هذا ما حاولته .

---

١ - الفراء : معاني القرآن ١/ ٧٩ .

قال تعالى ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾(١) ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ " أرضا " منصوبة " على إسقاط حرف الجر قاله الحوفي وابن عطية أي في أرض بعيدة من الأرض التي هو فيها ، قريب من أرض يعقوب"(٢)

و نَزْع حرف الجر " في " يفيد أنَّ الأمر في " اطرحوه " معناه التيسير إذ يكفيهم الوصول إلى أطراف أرض بعيدة قاصية ، و لا يتحتَّم عليهم الوصول إلى أغوارها و أعماقها ؛ لأنهم مقيدون بموعد يرجعون فيه منازلهم حرصا على عدم إثارة الشكوك في روايتهم المعتمدة على أكل الذئب ليوسف عند ذهابهم للتسابق بما لا يتيح لهم الوقت الكافي للتوغُّل في قرار من الأرض ؛ ففي ذِكْر حرف الجر " في "، أو اعتبار المعنى عليه ما يخِلُّ بالمعنى، إذ يترتَّب على وجود حرف الجر الدالِّ على الاستقرار و التمكُّن افتراضُ أنَّ إخوة يوسف يصلون به إلى أعماق أرض بعيدة ، وهم في عجلة من أمرهم ، كما أنَّ قرار الأرض أهلا لأنْ يكون معمورا بالبشر ، وفي هذا مظنة انكشاف أمرهم فلا يتمُّ لهم ما أرادوا من التفريق بين يوسف و الأب المُسنِّ بحيث لا يستطيع الأب الوصول إليه ، يقول الزجاج : " قوله يخل لكم وجه أبيكم يدل على أنهم تآمروا في أنْ يطرحوه في أرض لا يقدر عليه فيها أبوه . "(٣)

أما من قال بتضمين الفعل معنى آخر فيرى أنَّ كلمة " أرضا " " مفعول ثان، وذلك إنْ تضمَّن اطرحوه أنزلوه و أنزلوه يتعدى لاثنين. " (٤) و في القول بالتضمين هنا إهمال للفروق بين الفعلين ؛ لأنَّ الفعل " طرح " يكشف عن الزهد في الشيء وكأنَّه " لا حاجة لأحد فيه . " (٥) و لا يَشْرَكُ الفعلُ " أنزل " الفعلَ " طرح " في هذا الجزء من المعنى .

---

١ - يوسف/ ٩.

٢ - أبو حيان : البحر المحيط ٥/ ٢٨٤ ، وانظر النحاس : إعراب القرآن ٢ / ٣٠٥ .

٣ - الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ص ٨٢٣ .

٤ - السمين الحلبي : الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ٦ / ٤٤٣ .

٥ - الفراهيدي : العين ، طرح .

بل إنَّ استبدال الفعل " أنزل " بالفعل " طرح " يفتحُ مجالا للظن بأنَّ إخوة يوسف أرادوا بأنْ يبعثوا به إلى مَنْ يُؤْمَل فيه إكرام وِفادة يوسف دون أنْ يعيده إلى والده بحيث يتحقَّقُ لهم حفظُ يوسف و خلُّوُ وجهِ الأب لأنَّ " النزول الحلول "[1] .

و " النزيل : الضيف "[2] وبسبب مجيء الفعل " أنزل " في مثل : أنزلوه منزلا كريما ، و لو حدث الاستبدال لظهر التعارض بين المعاني التي يحتملها الفعل "أنزل " و السياق الذي يوضح أنَّ الشيطان أَلَمَّ بقلوبهم التي ضاقت عن احتمال أخيهم فأقدموا على القتل أو التشريد و الإبعاد .

قال تعالى ﴿وَ ظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمامَ و أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ و السَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّباتِ ما رَزَقْناكُمْ و مَا ظَلَمُونا و لَكِن كَانوا أنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [3] و ليس القول في ﴿و ظَلَّلنا عليكُمُ الغمامَ﴾ "كقولك :"ظلَّلتُ زيدا بظل" لأنَّ ذلك يقتضي أنْ يكونَ الغمام مستورا بظلٍّ آخر"[4] وقد ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ كلمة " الغمام " "مفعول على إسقاط حرف الجر أي بالغمام ، كما تقول ظللت على فلان بالرداء."[5]

إنَّ الأصل " ظلَّلنا عليكم بالغمام " حيث يُمْنح عامل الجر " الباء " الاسم " الغمام " علامة الجر ، أمَّا في " ظلَّلنا عليكم الغمام " فإنَّ الاسم " الغمام " حُكِم من خلال عامل الفعل الذي حوَّله إلى النصب .

---

١ - ابن منظور : لسان العرب ، نزل .

٢ - ابن منظور : لسان العرب ، نزل .

٣ - البقرة / ٥٧.

٤ - السمين الحلبي : الدرّ المصون ١ / ٣٦٩ .

٥ - أبو حيان : البحر المحيط ١ / ٢١٣ .

و إذا كانت البـاء في الأصـل للإلصـاق و المخالطـة ، و إذا كانـت تسـتخدم أحيانا للتبعيض كما في قوله تعالى " ﴿و امْسَـحوا برءوسـكم﴾ و عليـه بـنى الشـافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لِمَا قام عنده من الأدلة . " [1]

فإنَّه لو قيل " ظلَّلنا عليكم بالغمام " احتمـل المعـنى أنَّ الغمـام ملاصـق لهـم و مُخْتلِط بهم اختلاطه بموسى و السبعين المختارين إذ دخلوا في الغمـام لأمـر طـارئ وهـو لقاء الله عزَّ و جلَّ فقد روي أنَّ الله أمره أنْ يأتيه في سبعين مـن بـني إسـرائيل إلى طـور سيناء و " قالوا : إنَّه عليه السلام خرج بهؤلاء السبعين إلى طور سـيناء فلمَّـا دنـا موسـى من الجبل وقع عليه عمود من الغمام حتى أحاط بالجبل كلِّه و دنـا موسـى عليـه السـلام و دخل فيه و قال للقوم ادنوا فدنوا حتى إذا دخلـوا الغمـام وقعـوا سـجدا فسـمعوه و هو يكلم موسى يأمره و ينهاه افعلْ و لا تفعـل ثم انكشـف الغمـام . "[2] ولـو كـان الغمام على هذه الهيئة أشعرهم أنَّ الحياة المألوفـة لا تتيسَّـر لهـم ، و ثَقُـل ذلـك علـى نفوسهم ، و أغراهم بالتأفُّف خاصة في ضوء ما عرف في حقهـم مـن أنَّ التمـرُّدَ مركـوزٌ في طباعهم .

كما أنَّ وجود الباء التي يُراد بها التبعيض يُفهـم منـه معـنى التقليـل ، و يصـبح المعنى أنهم ظللوا ببعضِ الغمام بما لا يُنْبئ عن اتساع المساحة الـتي يغطيهـا و قـد خـرج حذف حرف الجر الباء بالمعنى نحو بيانِ أنَّ نعمةَ الإظـلال الـتي انتفعـوا بهـا في أبـدانهم لكونها صائنة لهم عن الحرِّ لم يَشُبْها مُنَغِّصات ؛ لأنَّ الغمـام في مكانـه المـألوف ممـا يلـي السماء و ليس ملاصقا لرءوسهم فلا يحجب هواءً أو رؤيـةً و لا يُشْـعِرُ بكآبـة ، و بيـانِ أنَّ السحابَ مُنْبَسِطٌ و ممتدٌ و مُتسعٌ اتساع المحيط الذي ينتشـرون فيـه " يسـير بسـيرهم يظلُّهم من الشمس " ، و هذا يعني أنَّه حينما دار الكـلام علـى بـني إسـرائيل في سـياق إظهار كمال الإنعام جيء بما لا دلالة فيه على التبعيض فقـد أفـاد حـذف حـرف الجـر مع وجود القرائن السياقية المعبرة عن تمام الفضل معنى العموم .

---

١ - الأزهري : شرح التصريح ٣ / ٥٣٩ .

٢ - الرازي : التفسير الكبير ١٥ / ١٦ ، ١٧ .

قال تعالى ﴿ قَالَ خُذْهَا و لا تَخَفْ سَنُعِيدُها سِيرَتَها الأُولى ﴾ [1] في الحديث عن عصا سيدنا موسى حينما تحوَّلت إلى حية ، و " سيرتها منصوب على إسقاط الخافض و أفضى الفعل إليها ، المعنى و الله أعلم : سنعيدها إلى سيرتها الأولى."[2]

و إذا كانت " إلى " في الأصل لانتهاء الغاية بحيث لا يدخل ما بعدها فيما قبلها كما في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾ [3] فإنَّ الليل لا يدخل في الصيام ، و إذا كانت العصا " وقت انقلابها حية تنقلبُ حيةً صفراء دقيقة ثم تتورَّم ويتزايدُ جرمها حتى تصير ثعبانا فأريد بالجان أوَّل حالها و بالثعبان مآلها . " [4] فإنَّه لو قيل " سنعيدها إلى سيرتها "كان غاية المطلوب انتهاء الإعادة إلى المرحلة الأولى في التحوُّل بأنْ تعود حية صغيرة ؛ لأنَّ وجود " إلى " يحتمل إخراج الغاية و يقصد بها ما بعد " إلى " من المغيا ، و كأنَّ إعادتها إلى عصا مرة أخرى ليس داخلا في الطلب .

لقد عوَّل موسى على عصاه في قضاء كثير من الحوائج أُجْمِلت على لسان موسى في قوله تعالى ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْها وَ أَهُشُّ بِها عَلَى غَنَمِي وَ لِي فِيها مَآربُ أُخْرى ﴾ [5] و لما أُريد بيان أنها سترجع إلى سابق عهدها لم يصلح إلا حذفُ حرف الجر حتى يصير دخولُ الغاية في المغيا أمرا مُحَقَّقًا .

و هناك ملاحظة تتصل بالأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، يقول الشاطبي:

" الأصل تقدُّم المفعول الذي هو فاعل من جهة المعنى على المفعول الذي ليس كذلك نحو أعطيت زيدا درهما و كسوته ثوبا و ألبسته حلةً ، و أريته دار فلان فالأصل في " زيد " في مثل هذه المثل التقديم على الدرهم و الثوب و الحلة والدار

---

١ - طه/ ٢١.

٢ - الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ص ١٠٦٣ .

٣ - البقرة / ١٨٧.

٤ - الزمخشري : الكشاف ٣ / ٦٦ .

٥ - طه / ١٨.

لأنَّه كالفاعل في المعنى لأنه آخذ و كاس و لابس و راء ، و قد تقدم بيان أنَّ الفاعل الحقيقي رتبته التقديم على المفعول فكذلك ما كان في معناه بخلاف غيره من المفعولات. " [1]

فالمفعول الأوَّل الـ " ها " التي تعود على " العصا " فهي فاعل من ناحية المعنى أو مُسْتفيد حقًّا العصا لا دخل لها في العودة أي لم تحدثها ، لكنها لَمَّا تأثرت بالإعادة حين أصابتها و استجابت لها صارت كالفاعل أي أنهم قالوا بفاعليته لأنه تأثر بالفعل ، و هذا يعني أنَّ " سيرتها " تصبح الموضوع الذي يقيم عليه كلٌّ من الفاعل النحوي – الضمير العائد على لفظ الجلالة – و الفاعل الثاني المنطقي و هو الـ " ها " عملهما ؛ لأنَّ الضمير " ها " غدا بمنزلة كلمة " عائدة " .

قال تعالى ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتقيمَ ﴾ [2] و لا اختلاف بين النحويين في أن " على " محذوفة . " [3] و التقدير " لأقعدن لهم على صراطِك المستقيم " فحذف الجار المُعَدِّي للفعل اللازم و وصل الفعل بنفسه فنصب صراطك طرحا لمعنى حرف الجر في هذا السياق ، و لقد حدَّد سيبويه دلالة " على" في قوله:

" أمَّا " على" فاستعلاء الشيء؛ تقول هذا على ظهر الجبل و هي على رأسه... و تقول عليه مال و هذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا في الكلام و يجيء كالمثل. " [4][١، ٤ / ٢٣٠،٣١ ٢] فالاستعلاء على وجهين حقيقي و مجازي ، و للأخير مظاهر شتى فقد يكون في الحجَّة و إقامة البرهان ، أو في اليد و البسطة ، أو في الظهور و البداء ، أو في التسلط و الحكم ، و ليس حتما أن يتغيا المنشئ الإحاطة بالمظاهر جميعها عند استخدام حرف الجر " على "؛ فقد يظهر في المثال الواحد جانب واحد من جوانب الاستعلاء.

---

١ - الشاطبي : المقاصد الشافية ٣ / ١٥٠ ، ١٥١ .

٢ - الأعراف / ١٦.

٣ - الزجاج : معاني القرآن ص ٦٠٤ .

٤ - سيبويه : الكتاب ٤ /

وفي المقابل يُنْزَعُ حرفُ الجرِّ عند إرادة اطراح واحد أو أكثر من هذه الجوانب و من هنا كان الحديث عن الشيطان الذي يحتال في التخفي و التستُّر والخداع يناسبه حذف الحرف الذي يشير إلى الظهور و البداء يقول تعالى ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ و قَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ ﴾ (١)

و هناك سببٌ آخر فإنَّ إيثارَ المجيء بحرفِ الجرِّ في جملة " قعد الشيطان على الصراط " يوهم أنَّ الشيطان قد علا الصراط ، و ثَبُتَ عليه ، و تمكَّن منه ولَمَّا كان الصراط المستقيم يوصف بالشرف الذي يتسق و الارتفاع ، و كان الشيطان يوصف بالخِسَّة التي يناسبها الاستفال فقد حُذِف ما يعزو الارتفاع و العلوّ إلى الشيطان أي أنَّ حرف الجر " على " حذف حتى لا يُصَوَّر الشيطان بأنَّه أعلى والصراط بأنَّه أسفل منه .

ويلزم من قعود الشيطان على الصراط أنْ يكون فوقه ، و قد توافق المفسرون على أنَّه في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ و مِن خَلْفِهِمْ و عن أَيْمَانِهِمْ وعن شَمَائِلِهِمْ ﴾ (٢) لم يقل الحق أنَّ الشيطان قد توعَّد بأنْ يأتي المؤمنين و يوسوس لهم " من فوقهم " إذْ تفيد كلمة " فوق " في مثل هذا أنَّ الشيطان يحول بين رحمة الله و العبد ، و لا حائل بينهما فقد " صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال: و لم يقل من فوقهم ؛ لأنه علم أنَّ الله من فوقهم ، قال الشعبي : فالله عزَّ و جلَّ أنزل الرحمة عليهم من فوقهم ، و قال قتادة : أتاك الشيطان يا ابن آدم من كلِّ وجه ، غير أنَّه لم يأتك من فوقك لم يستطع أن يحول بينك و بين رحمة الله . " [٣٣ ، ٣ /١٢٦]

وقد حمل بعض المفسرين الفعل " قعد " على معنى الفعل " لزم " فنجد السمين الحلبي يصرح بأنَّ صراطك " منصوب على المفعول به؛ لأنَّ الفعل قبله و إنْ كان قاصرا فقد ضُمِّن معنى فعل متعدٍ و التقدير: لألزمن صراطك بقعودي عليه . "[٣٠، ٥ / ٢٦٧]

---

١ - الأعراف / ٢٧.

٢ - الأعراف / ١٧ .

و لكن أيشتمل الفعل " لزم " على معنى يحتاجه السياق و يخلو منه الفعل " قعد " أم أن العكس هو الصحيح ؟ يدلُّ الفعل " قعد " على معنى المُكْثِ و طول اللَّبْثِ " يقعد أي يمكث ... و القعود لما فيه لبث بخلاف الجلوس و لهذا يقال قواعد البيت و لا يقال جوالسه ، و يقال أيضا فلان جليس الملك و لا يقال قعيده . " [٣٤، ص ٨٢٧] كما يدلُّ الفعل" قعد " على المواظبة الناتجة عن فروغ البال فالمراد من الآية " أنَّه يواظب على الإفساد مواظبة لا يفتر عنها و لهذا المعنى ذكر القعود ؛ لأنَّ من أراد يبالغ في تكميل أمرٍ من الأمور قعد حتى يصير فارغ البال فيمكنه إتمام المقصود و مواظبته على الإفساد هي مواظبته على الوسوسة حتى لا يفْتُر عنها . " [٣١ ، ١٤ / ٣٢]

أمَّا الفعل " لزم " فإنَّه يشتمل على بعض معنى القعود دون أنْ يتحد معه اتحادا تاما في المفهوم ففي اللزوم الدلالة على طول اللبث " معنى اللزوم للشيء عدم المفارقة عنه ، يقال : لزم فلان بيته لم يفارقه و لم يوجد في غيره . " [٣٤٦ ، ص ٧٩٥] لكنها لا تدل على فروغ البال و على هذا فإنَّ في تقدير ألزمن تكرار لمعنى المُكْثِ و طول اللَّبْث ، و قصور عن فروغ البال المؤدي لعدم الفتور .

و نستطيع على ضوء هذا المثال تخريج قوله تعالى ﴿ أَطَّلَعَ الغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدا ﴾ [1] تردُّ الآية على الكافر الذي ادَّعى أنَّه سينال عند الله أموالا ، وأولادا في الآخرة ، و قد نفت أنْ يكون الكافر قد توصل إلى ذلك بعلم الغيب ، أو بعهدٍ من عالمه ، و أوضحت أنَّه قال ذلك افتراء على الله من غير عهد ، و لا اطِّلاع غيب ، و قد عُدِلَ من الأصل الذي يظهر فيه الخافض – أطَّلَع على الغيبِ – إلى الاستعمال – أطَّلع الغيبَ – و استخدام النمط التعبيري المشتمل على حرف الجر في التركيب " اطلع فلان على الغيب " يكون من نتائجه :

---

١ - مريم / ٧٨ و الآية هي جواب الله تعالى عن كلام الوليد بن المغيرة أو العاص بن وائل ، فقد قال خباب بن الأرت : كان لي على العاص دين فاقتضيته فقال : لا و الله حتى تكفر بمحمد ، قلت : لا و الله لا أكفر بمحمد – صلى الله عليه و سلم – لا حيا و لا ميتا و لا حين تبعث ، فقال : إني إذا مت بعثت ، قلت : نعم ، قال : إن بعثت و جئتني فسيكون لي مال و ولد فأعطيك . و للقصة تفصيلات أخرى [٣١ ، ٢١ / ٢١٣]

١- بيان أنَّ الكافر تفوَّق و استعلى على الغيب و أحاط بـه؛ فعلمـه مـن جميـع جهاته لا يخفى منه معلوم.

٢- وصف الكافر بالعلوِّ و وصف الغيب الذي اختصَّ العلـي القـدير بمفتاحـه بالاستفال و هذا لا يكون .

فالاستفهام الإنكاري في وجود الجار ينفي تمكُّن الكـافر في اطلاعـه علـى الغيـب أبلغ التمكُّن و أقصاه بما يدل على أنَّ تحصيل بعض الغيب ممكـن ، أمَّـا نزعـه فتتحقَّـق به المبالغة في انتفاء اطلاع الكافر على أي شيءٍ يتصل بالأمور الغيبيـة ويشـير إلى عجـزه عن معرفته لا بطريق الاطلاع المباشـر ، و لا بطريـق تسـمُّع الشـياطين علـى سـكان السماء من الملائكة و إخبارهم السحرة بما سمعـوه ، أو بإرشـاد النجـوم لـه علـى مـا يكون من موت أو حياة ، و الشاهد أنَّ إلقاء الجار أبلـغ لأنَّـه ينفـي عـن الكـافر أدنى معرفة بالغيب .

قال تعالى ﴿ فَإِذا انْسَلخَ الأشْهرُ الحُـرُمُ فـاقْتلُوا الْمشْـرِكينَ حَيْـثُ وَجَـدتمُوهُمْ وخُذُوهُمْ و احْصُروهُمْ وْ اقْعُدوا لَهُمْ كُـلَّ مَرْصَـدٍ ﴾ [١] و الحصـر المنـع مـن البيـت الحرام و " اقعدوا لهم ... "قال المفسرون " المعنى اقعدوا لهم علـى كـل طريـق يأخـذون فيـه إلى البيـت أو إلى الصـحراء أو إلى التجـارة "[٣١ ، ١٥ / ١٨٠] أي أنْ يرصدهم المسلمون في كل ممرٍ مجتاز .

واقتران الفعل " قعد " بحرف الجر " البـاء " في قولـه تعـالى ﴿ لا تَقْعُـدوا بِكُـلِّ صِراطٍ تُوعِدون ﴾ [٢] يقيم الدليل على المحـذوف فيسـوِّغ افتـراض وجـود الحـرف في الأصل ثم العدول عنه لِنُكْتَةٍ بلاغية ، و الباء من حيـث معناهـا الأساسـي " إنمـا هـي للإلزاق و الاختلاط و ذلك قولك خرجت بزيـد و دخلـت بـه و ضـربته بالسـوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط . " [١ ، ٤/ ٢١٧]

---

١ - التوبة / ٥ .

٢ - الأعراف / ٨٦ .

على سبيل المثال فإن الباء في قوله تعالى ﴿ و لا تَقْعدوا بكلِّ صراط توعدون﴾ " توحي بالتربُّص و طول المُكث و التَّلبُّث بالطرقات انتظارا للمارين وإصرارا على صدهم عن سبيل الله و كأنهم أقاموا بكل صراط إقامة دائمة فهم ملازمون للصراط ملتصقون به و في ذلك من المبالغة في حرصهم على منع الهدى عن الناس ما لا يخفى" [٣٥، ص ١٨٥ ، ١٨٦]

فلا تخلو الباء من دلالة على المصاحبة و الإلصاق غير أنها لا تدلُّ على احتواء الممرات و تمكُّن المراقبة و الترصُّد من كلِّ جزء من أجزائها ذلك أنَّه حين "تدخل الباء على المكان فإنها تدلُّ على وقوع الحدث به دون قصد إلى احتواء المكان له و تمكُّنه منه بل مجرد الملابسة و الالتصاق بأي جزء من أجزائه . " [٣٥، ص ١٩٠] و هذا يعني أنَّ الالتصاق و الإقامة قد يكون بجزء دون آخر ولذلك كان حذفُ الحرف أَوْلى في قوله ﴿ و اقْعُدوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ لأنَّه يكشفُ عن أنهم كلفوا أمرا عظيما يحتاجون معه إلى أنْ يصيروا هم و كلُّ جزء من أجزاء المراصد كشيءٍ واحد لفرط التمكُّن في ترصد الممرات .

و لقد خرَّج بعض المفسرين الآية على تقدير حرفِ الجر " في " يقول أبو حيان:

" المعنى ارصدوهم في كل مكان يرصد فيه ، و لما كان بهذا المعنى جاز قياسا أن يحذف منه " في " " [٢٤ ، ٥ / ١٢] و قدَّر آخرون حرف الجر " على" يقول النحاس " قال الأخفش التقدير : و اقعدوا لهم على كلِّ مرصد و حُذِفت على . " [٢٢ ، ٢ / ٢٠٣] فأما تقدير حرف الجر " على " فيردُّه ما سبق أنْ ذكرته من دلالته على الظهور و البداء [1] إذ ينشأ عن تفسير الآية على تقدير هذا الحرف أنْ يُفْهَم منها الاقتصار على الطرق المباشرة في الترصُّد ، على حين أنَّ تنحية حرفِ الجر

---

١ - انظر : ص من هذا البحث .

يشير إلى أنَّ الأمر باتباع أساليب الترصُّد يشمل جَلِيَّها و خفيَّها وصولا للردع المطلوب " و هذا تنبيه على أنَّ المقصود إيصال الأذى إليهم بكلِّ طريق إما بطريق القتال ، و إما بطريق الاغتيال " [٢٤ ، ٥ / ١٢]

أما الحرف " في " الموضوع للوعاء فإنه يظهر التركيز على قلب الشيء ووسطه أي على الأعماق و الأطواء و من ثَمَّ يزيل إلقاؤه هذه الدلالة ليشمل الترصُّد الأعماق و الأطراف على سواء حرصا على تحقق الغاية منه .

الخـــــــــاتمـــــــــــــــــــــة

١ – قُبِلَ كلام النحاة القدماء عن التسوية بين معنى الجملة عند نـــزع الخـــافض وعدمه على علاته زمنا طويلا ، و لم تُطوَّر الملاحظات التي تصلح مُدْخلا لبناء رأي مخالف على الرغم من اتصاف التركيب منزوع الخافض بخصائص تختلف عمَّـــا في غيره من التراكيب من حيث النحو و الدلالة .

٢ – ينتهي أمر تضمين الفعل الذي يتعدى بحرف جر معنى فعل يتعدَّى بنفسه إلى تصرُّف في النصوص، و هو ما يوجِّهنا إلى اختيار القول بنزع الخافض لما فيـــه مـــن بقاء الشيء على أصله.

٣ – يمكننا إرجاع اختلاف المعنى بين الجملة منزوعة الخافض و الجملة ذاتها عنـــد افتراض اشتمالها على حرف الجر إلى عامل نزع الخافض ،فإن المعـــنى في وجـــود الحرف يختلف عنه عند عدمه ،يستوي في ذلك أن يكون الفعل لازمـــا أو متعـــديا لمفعولين أحدهما بنفسه و الآخر بحرف جر ،أو من الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة و بحرف الجر تارة أخرى .

٤ – خطوات الوصول إلى التركيب منزوع الخافض هي حـــذف حـــرف الجـــر والذهول عن معناه ، و نقل الاسم المجرور من موقعه إلى موقع المفعول به ، ومنحـــه علامة النصب من خلال العامل و هو الفعل مع احتفاظه بالدور الدلالي ذاته إذ هو المفعول به دلالة في حالي وجود الحرف و حذفه .

٥ – إعمال مبدأ تحديد المعنى الذي كان يضيفه حرف الجر في إحـــدى مراحـــل التحوُّل من البنية العميقة إلى السطحية،ثم اقتطاع هذا الجزء من المعنى في مرحلـــة

لاحقة يكشف عن معان أثمر عنها نزع الخافض تتمثَّـــل في المبالغـــة و الإطـــلاق والتعميم و من ثم يتوارى غرض التخفيف الذي كان يحجب المعاني الأكثر أهمية.

٦ – الكشف عن النتائج الدلالية السابقة ينحو بنا إلى اعتبـــار نـــزع الخـــافض أسلوبا عدوليا يصطنعه المنشئ إيثارا لما يبرز معنى بعينه لا أنه ضرورة يضطر إليهـــا خاصة في ظلِّ وجود شواهد قرآنية على هذه الظاهرة ليس من الصواب جرحها لا لسبب إلا أنها لم تطابق أصول النحاة .

المـــــــــراجـــــــــــــــــــــع

١- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب ، تحقيق و شرح : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط الخامسة ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

٢- ابن يعيش ، موفق الدين بن علي : شرح المفصل ، حققه و شرح شواهده : أحمد السيد أحمد ، راجعه و وضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، مصر، المكتبة التوفيقية .

٣- ابن جني ، أبو الفتح عثمان : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د / عبد الحليم النجار ، د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، ١٩٩٤ م .

٤- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، دار الطلائع ، ٢٠٠٤م.

٥- الأزهري ، خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح ، راجعه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حققه و شرح شواهده : أحمد السيد سيد أحمد، مصر، المكتبة التوفيقية .

٦- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد : معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار ، القاهرة ، دار الكتب ، ١٩٩٥ م .

٧- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، القاهرة ، دار الحديث، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣ م .

٨- الفارسي ، أبو عبد الله محمد بن الطيب : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، و في أعلاه الاقتراح في أصول النحو و جدله للسيوطي ، تحقيق وشرح : أ .د/ محمود يوسف فجال ، الإمارات العربية ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، ط أولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .

٩- الأندلسي ، أبو حيان : تقريب المقرب ، تحقيق : د/ عفيف عبد الرحمن ، بيروت ، دار المسيرة ، ط أولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٠- الراجحي ، عبده : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ م .

١١- حسان ، تمام : البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب ، ط أولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

١٢- الحاوي ، إيليا : شرح ديوان الفرزدق ، بيروت ، لبنان ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، ط أولى ١٩٨٣م .

١٣- الطيب ، عبد الجواد : من لغات العرب لغة هذيل ، القاهرة ، رقم الإداع بدار الكتب و الوثائق القومية القومية ٤٩٩٨/ ٨٥ .

١٤- السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين : كتاب شرح أشعار الهذليين ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، راجعه : محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة دار العروبة .

١٥- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله : شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط أولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

١٦- السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين : الأشباه و النظائر في النحو ، بيروت، لبنان ، دار الكتب العلمية .

١٧- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر : الكشاف عن حقائق التنزيل ، اعتنى به و رتب حواشيه : محمد السعيد محمد ، مصر ، المكتبة التوفيقية .

١٨- ابن معمر ، جميل : ديوان جميل ، تحقيق و تقديم : بطرس البستاني ، بيروت ، دار صادر .

١٩- ابن جني أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، مصر ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ١٩٥٢م .

٢٠- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : د / محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط ٤ ، ١٤١٥ه/ ١٩٩٤ م .

٢١- الأنباري ، أبو البركات : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : د/ طه عبد الحميد طه ، مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ه / ١٩٨٠ .

٢٢- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد : إعراب القرآن ، تحقيق د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥ه / ١٩٨٥م.

٢٣- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد : كتاب العين ، ترتيب و تحقيق : د/ عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط أولى ١٤٢٤ه / ٢٠٠٣م .

٢٤- الأندلسي ، أبو حيان ، محمد بن يوسف : البحر المحيط ، دراسة و تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، و محمود معوض و آخرون ، بيروت ، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط أولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

٢٥- الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن عمر : شرح الرضي على الكافية ، تصحيح و تعليق : يوسف حسن عمر ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، ط ٢ ، ١٩٩٦م .

٢٦- القيسي ، مكي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، ط٢ .

٢٧- اليسوعي ، لويس شيخو : أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ، بيروت، المطبعة الكاثوليكية ، ١٨٩٦م .

٢٨- الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، قرأه و علق عليه : محمود محمد شاكر ، مصر ، هيئة الكتاب ، ٢٠٠٠ م .

٢٩- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري : معاني القرآن و إعرابه ، طنطا ، مصر ، دار الصحابة للتراث ، ط أولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

٣٠- السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط ، دمشق ، دار القلم .

٣١- الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين : التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ط أولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠ .

٣٢- الشاطبي ، أبو إسحاق أبراهيم بن موسى : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق : أ.د/ عياد بن عيد الثبيتي ، مكة ، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي ، ط أولى ١٤٢٨ه / ٢٠٠٧م .

٣٣- ابن القيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر : الضوء المنير على التفسير ، جمعه : علي الحمد المحمد الصالحي ، الرياض ، السعودية ، مؤسسة النور للطباعة .

٣٤- الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني : الكليات ، تحقيق : د/ عدنان درويش ، محمد المصري ، مصر ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤١٩ه / ١٩٩٨م .

٣٥- الخضري ، محمد أمين : من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط أولى ١٤٠٩ه / ١٩٨٩م .